النظام الدولي واللحظة الغلبينية المعاصرة

التوافق الاستراتيجي الروسي الصيني وتحولات القوة العالمية

د. مهند حميد الراوي

دكتوراه في العلوم السياسية/ الاستراتيجية

https://doi.org/10.68699/ej012066

المستخلص

تتناول هذه الدراسة التحولات البنيوية الراهنة في النظام الدولي مستندةً إلى المنظور الواقعي الجديد لـ "روبرت غلبن" حول تراجع القوى المهيمنة، وتحديداً ما يعرف بـ "اللحظة الغلبنية" المعاصرة، والتي تُمثّل الفجوة الهيكلية بين حقائق القوة المادية والأطر المؤسسية الليبرالية المنبثقة عن الأحادية القطبية الأمريكية. تنطلق الدراسة من سؤال مركزي حول كيفية تعجيل التوافق الاستراتيجي الروسي–الصيني لنضوج هذه اللحظة الانتقالية وتعميق التصدعات البنيوية العالمية.

عبر تفكيك دورة التغيير الدولي، كشف التحليل أن الولايات المتحدة تعيش معضلة "التكلفة الحدية للهيمنة" والتوسع الإمبراطوري المفرط وفق قانون تناقص الغلة، إذ باتت تكاليف صيانة النظام تفوق مكاسبه الاقتصادية المحلية، بالتزامن مع "مشكلة المستفيد المجاني" والنمو التفاضلي لصالح القوى الصاعدة.

تبرز الدراسة الفاعلية الاستراتيجية للتوافق الروسي–الصيني كضرورة بنيوية واعية، نجحت في هندسة "تقسيم عمل جيوسياسي" ذكي؛ تمثل في أداء روسيا لدور "المزعزع الخشن" عسكرياً للبنية الأمنية الغربية، بينما تؤدي الصين دور "المعيد الهيكلي الناعم" عبر بناء شبكات جيو–اقتصادية بديلة (مثل تكتل بريكس+) والتخلص تدريجياً من الدولار. تخلص الدراسة إلى أن "السيولة القطبية" الراهنة تضع العالم أمام مسارين مستقبليين: إما "تسوية توازنية تاريخية" تعترف بمجالات النفوذ وتعددية الأقطاب طواعية، أو الانزلاق نحو "صدام الهيمنة" عبر حرب وقائية لإعادة تشكيل هرمية القوة العالمية.

الكلمات المفتاحية: اللحظة الغلبنية، التوافق الاستراتيجي الروسي–الصيني، التكلفة الحدية للهيمنة، السيولة القطبية، صدام الهيمنة.

The International System and the Contemporary Gilpinian Moment: The Sino-Russian Strategic Alignment and Global Power Transformations

Dr. Mohanad Hamid Al-Rawi
Ph.D. in Political Science / Strategic Studies

Abstract

This study examines the current structural transformations in the international system, drawing upon Robert Gilpin's neorealist perspective on the decline of hegemonic powers, specifically focusing on the contemporary" Gilpinian Moment ".This concept represents the structural gap between the realities of material power and the liberal institutional frameworks inherited from American unipolarity. The study revolves around a central question: How does the Sino-Russian strategic alignment accelerate the maturation of this transitional moment and deepen global structural fractures?

By deconstructing the cycle of international change, the analysis reveals that the United States is facing the dilemma of the "marginal cost of hegemony" and imperial overstretch under the law of diminishing returns; the costs of maintaining the system now outweigh its domestic economic benefits, compounded by the free-rider problem and differential growth favoring rising powers.

Furthermore, the study highlights the strategic effectiveness of the Sino-Russian alignment as a conscious structural necessity that has engineered a clever "geopolitical division of labor." Russia acts as a "hard disruptor" militarily straining the Western security architecture, while China serves as a "soft restructurer" building alternative geo-economic networks (such as the BRICS+ bloc) and gradually de-dollarizing. The study concludes that the ongoing "polar liquidity" leaves the world with two potential future paths: either a historic "equilibrating settlement" that voluntarily recognizes spheres of influence and multipolarity, or a slide toward a "hegemonic clash" through a preventive war to reshape the global hierarchy of power.

Keywords : Thucydides's Trap, Gilpinian Moment, Sino-Russian Strategic Alignment, Marginal Cost of Hegemony, Polar Liquidity, Hegemonic Clash.

المقدمة

يعد منظور روبرت غلبن منظماً للغاية وبصيراً لفهم التحولات التاريخية والمعاصرة في موازين القوى العالمية، ولا يزال تحليله، المتجذر في كتابه التأسيسي (الحرب والتغيير في السياسة العالمية) الصادر عام ١٩٨١ ، أساسياً للفكر الواقعي الجديد، لا سيما فيما يتعلق بالتراجع النسبي للقوى المهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية.

يمثل مفهوم لحظة غلبن (**اللحظة الغلبنية**) إطاراً عميقاً ومتزايد الأهمية في العلاقات الدولية والواقعية الجديدة، إذ يمكن أن يستخدم هذا المصطلح لوصف نقطة التحول الخطيرة والحاسمة في دورة غلبن لتراجع الهيمنة، حيث تصف لحظة غلبن المنعطف الحاسم الذي يتحول فيه توزيع القوة المادية العالمية بشكل

جذري من القوة المهيمنة، مما يجعل النظام العالمي القائم غير قابل للاستمرار، وانطلاقاً من كتاب غلبن الرائد (الحرب والتغيير في السياسة العالمية، تأتي هذه اللحظة عندما تتآكل الأسس المادية لنظام الهيمنة، مما يدفع النظام نحو توازن جديد لم يُحدد بعد، إذ إنها نقطة التحول التي تصبح فيها التكاليف الاقتصادية والعسكرية للحفاظ على الوضع الراهن لا تطاق بالنسبة للقوة المتراجعة، بينما يشعر المنافسون الصاعدون بالقدرة الكافية لتحدي القواعد الدولية البالية.

تنطلق الورقة البحثية من سؤال مركزي محوري هو كيف يعجل التوافق الاستراتيجي (الصيني–الروسي) من نضوج (اللحظة الغلبنية) عبر تعميق التصدعات البنيوية في النظام الدولي وتنشيط ديناميكيات انتقال القوة العالمية؟

المحور الأول: مقاربة اللحظة الغلبنية وتفكيك دورة التغيير الدولي

أولاً: معضلة التكلفة الحدية للهيمنة

تنطلق مقاربة روبرت غلبن بفرضية أن النظام الدولي يُنشأ من قبل قوة مهيمنة واحدة – القوة المهيمنة – لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ تشكّل القوَة المهيمنة قواعد النظام الدولي، وطالما أن فوائد هذا الهيكل تفوق تكاليفه بالنسبة للدول المهيمنة، يبقى النظام في حالة توازن مستقر، ففي هذه المرحلة، يكون تسلسل القوى واضحاً لا لبس فيه، ولا تنازع القوة المهيمنة لأن أي دولة أخرى لا تعتقد أن محاولة تغيير النظام ستكون مُجدية[1]. وهو ما يعرف بـ. . . . . الحفاظ على الوضع الراهن.

بمقابل ذلك يظهر ما يعرف بـ. . . . ارتفاع تكاليف الحفاظ على النظام، إذ بمجرد ترسيخ النظام العالمي، يقع على عاتق القوة المهيمنة عبء حمايته، وهذا يستلزم إنفاقاً هائلاً على البنية التحتية العسكرية، والتحالفات، وإنفاذ القواعد الاقتصادية الدولية، ويشير غلبن إلى نقطة ضعف هيكلية هنا: فمع مرور الوقت، تبدأ التكاليف الاقتصادية للحفاظ على هذا الموقع المهيمن بالارتفاع حتماً بوتيرة أسرع بكثير من قدرة القوة المهيمنة الاقتصادية على دعمه، ومع توسع التزامات القوة المهيمنة لمواجهة التحديات العالمية الجديدة، فإنها تواجه (التوسع الإمبراطوري المفرط)، الذي يستنزف مواردها المحلية تدريجياً بعيداً عن الاستثمارات الإنتاجية[2].

وذلك عندما ترسخ دولة كالولايات المتحدة نظاماً عالمياً، تفوق الفوائد الأولية (مثل وضع قواعد التجارة الدولية وتأمين الموارد الحيوية) التكاليف بكثير، إلا أنه مع نضوج النظام الدولي، تبدأ التكاليف الحدية – تكلفة الحفاظ على كل تحالف عسكري إضافي، وتأمين كل ممر بحري جديد، أو ضبط النزاعات الإقليمية – بالارتفاع بشكل حاد. وفي نهاية المطاف، يتحقق توازنٌ تتجاوز فيه الخسائر المالية والمادية الناجمة عن الحفاظ على الوضع الراهن الفوائد التي تجنيها الدولة المهيمنة منه.

حينها يتشكل ما يمكن تسميته بـ. . . . معضلة (**التكلفة الحدية للهيمنة**)، إذ بالاستناد إلى قانون تناقص الغلة الاقتصادي، يفترض غلبن أنه مع سعي القوة المهيمنة للحفاظ على نفوذها أو توسيعه، يتقلص الفائض الاقتصادي اللازم لذلك، وفي نهاية المطاف، يبدأ تناقص الغلة، ما يعني أن كل وحدة إضافية من الأمن العالمي أو السيطرة السياسية تَكلّف أكثر بكثير من سابقتها، وتصل القوة المهيمنة إلى نقطة تحول حرجة حيث تتجاوز التكلفة الحدية للدفاع عن الوضع الراهن الفوائد الحدية التي تجنيها، مما يرهق الاقتصاد المحلي بشدة ويقوض أسس قوتها[٣]. كما ينتج عن ذلك ما يمكن تسميته بـ. . . . (**النمو التفاضلي ومشكلة المستفيد المجاني**)، إذ يتفاقم ارتفاع التكاليف الحدية للدولة المهيمنة بسبب ظاهرة النمو غير المتكافئ أو التفاضلي في القوة، والمدفوعة بشكل كبير بمشكلة المستفيد المجاني، إذ تتحمل الدولة المهيمنة العبء المالي الهائل لتوفير المنافع الجماعية للنظام الدولي، مثل نظام التجارة الحرة و تأمين خطوط الملاحة، في المقابل، تستطيع الدول الثانوية الاستفادة من هذه المزايا دون تحمل تكاليف صيانتها، وهذا يسمح للقوى الصاعدة باستثمار مواردها بكثافة في التصنيع المحلي والابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك، تنمو قوة هذه الدول الثانوية بوتيرة أسرع، مما يؤدي إلى التراجع النسبي للدولة المهيمنة[٤]. في مواجهة هذا الخلل الحاد في التوازن – تراجع القوة النسبية مقابل التكاليف الحدية المتزايدة باستمرار – يجد المهيمن نفسه في مأزق، إذ يشير غلبن إلى أن القوة المهيمنة قد تحاول تقليص التزاماتها من خلال تقليص النفوذ الجيوسياسي، أو نقل الأعباء إلى الحلفاء، أو التركيز على إنعاش الاقتصاد المحلي، ومع ذلك، فإن تقليص النفوذ صعب سياسياً، وغالباً ما يشير إلى الضعف أمام المنافسين الصاعدين، فإذا لم يتمكن النظام من التكيف سلمياً مع التوزيع الجديد للقوة، فإن التوتر الهيكلي الناتج يتصاعد تاريخياً ليبلغ ذروته في (حرب هيمنة)، هذا الصراع يحطم النظام القديم غير المستدام، وينشئ قوة مهيمنة جديدة، مما يعيد ضبط دورة التغيير الدولي[٥].

ثانياً: فجوة القوة واللاتوازن النظامي

يعد مفهوم روبرت غلبن عن فجوة القوة والاختلال المنهجي (أو عدم التوازن المنهجي) حجر الزاوية في نظرية العلاقات الدولية الواقعية الجديدة، فهو يقدم منظوراً هيكلياً لفهم أسباب انهيار الأنظمة العالمية عندما لا تتوافق حقائق القوة مع المؤسسات التي تديرها، يرى غلبن أن النظام الدولي فيما يتعلق بفكرة (**التوازن النظامي ونشوء القواعد**) هو في جوهره بنية اجتماعية تنشئها الدول المهيمنة لتعزيز مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية، وعندما يؤسس نظام دولي جديد (عادةً في أعقاب حرب كبرى)، يكون في حالة توازن، ففي هذه المرحلة، تعكس حوكمة النظام – قوانينه، ومؤسساته التجارية، وتقسيم أراضيه، وهرمية مكانته – توزيع القوة المادية الفعلي في العالم بدقة متناهية، وطالما استمر هذا التوافق، يظل النظام مستقراً لأنه لا توجد دولة لديها الدافع والقدرة على قلب القواعد بالقوة[٦]. لكن بعد تفكك الاتحاد

السوفيتي، أرست الولايات المتحدة توازناً أحادي القطب، موسعة بذلك نظام مؤسسي ليبرالي يعكس تركيزها الهائل للسلطة، إلا أنه خلال العقود القليلة الماضية، أدى الصعود الاقتصادي والعسكري السريع لدول غير غربية، ولا سيما الصين، إلى تغيير جذري في توزيع القدرات، ونتيجة لذلك، يوجد اليوم خلل بنيوي، فالقواعد والامتيازات المؤسسية التي تقودها الولايات المتحدة، والتي أُرسيت في تسعينيات القرن الماضي، لم تعد تعكس واقع التعددية القطبية المتزايدة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، مما يدفع القوى الصاعدة إلى التشكيك في شرعية تلك القواعد[٧].

المحور الثاني: البعد البنيوي – التصدع الهيكلي وهندسة النظام الدولي المأزوم

تسهم التفاعلات المعقدة في تأزم حركة الفاعلين من القوى الرئيسة والأطراف الأخرى داخل النظام الدولي، إذ يصبح التنافس على زيادة القوة وتشتت مركزيتها أحد مظاهر النظام. ومن هنا يمكن التعامل مع البعد البنيوي من خلال:

أولاً: متلازمة السيولة القطبية

تفهم متلازمة السيولة القطبية بكونها الانتقال المعقد من أحادية القطبية الهشة إلى تعدد الأقطاب غير المتبلور، وتأثيره على الفراغات الجيوسياسية، إذ يفسر غلبن السيولة القطبية هذه من خلال مفهومه عن النمو التفاضلي للقوة، إذ لا يكون النظام الدولي مستقراً (أحادي القطب/ثنائي القطبية) إلا عندما يكون تسلسل القوى واضح لا جدال فيه، ومع ذلك، نظراً لأن النمو الاقتصادي والتكنولوجي يحدث بشكل غير متساو، فإن الدول الصاعدة تلحق في نهاية المطاف بالقوة المهيمنة المتراجعة، ومع معاناة القوة المهيمنة من (التكلفة الحدية للهيمنة) (التوسع الإمبراطوري المفرط)، تتضاءل قدرتها على بسط نفوذها عالمياً، إذ أن هذا التراجع ينشئ فراغات جيوسياسية يدخل النظام في حالة سيولة من اختلال التوازن النظامي – وهي مرحلة انتقالية خطيرة حيث يكون النظام الأحادي القطبية القديم قد انتهى، ولكن لم يتم بعد إرساء توازن متعدد الأقطاب مستقر، إذ خلال هذه المرحلة، تستكشف القوى الصاعدة هذه الفراغات لاختبار مدى تصميم القوة المهيمنة المتراجعة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

ثانياً: تآكل المؤسساتية الليبرالية

رفض غلبن رفضاً قاطعاً الفكرة الليبرالية القائلة بأن المؤسسات الدولية تعمل كهيئات محايدة وتعاونية، وبدلاً من ذلك، جادل بأن قواعد النظام الدولي (مؤسساته، ومعاهداته، وهياكله المالية) تُصاغ من قبل القوة المهيمنة لخدمة مصالحها الخاصة وترسيخها، فعندما يكون النظام في حالة توازن، تعمل هَذه المؤسسات بسلاسة لأن القوة المهيمنة تُجبر على الامتثال، ومع ذلك، مع اتساع فجوة القوة وتراجع نفوذ القوة المهيمنة، تفقد هذه المؤسسات ركيزتها الأساسية، وتبدأ القوى الصاعدة في النظر إلى هذه المؤسسات لا كأطر تعاونية، بل كأنظمة معدّة لقمع صعودها، وبالتالي، تصبح منظمات مثل الأمم

المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والأنظمة المالية العالمية ساحات شديدة الاستقطاب حيث تحاول القوى المهيمنة المتراجعة فرض قواعد عفا عليها الزمن، بينما تقوم القوى الصاعدة بشلّها أو تجاوزها أو تقويضها بشكل فعال، مما يؤدي الى أن يصبح البعد الهيكلي للنظام ساحة للاستقطاب بدل من الإدارة التعاونية[٨].

ثالثاً: التشظي الجيواقتصادي

يتفق غلبن مع فكرة التشظي الجيواقتصادي القائم على تقسيم البنية الاقتصادية العالمية إلى مناطق نفوذ حمائية كعرض من أعراض الخلل الهيكلي للنظام، من خلال فكرة القومية الاقتصادية (المركنتيلية) وانهيار التجارة الحرة الليبرالية، إذ افترض غلبن أن اقتصاد عالمي موحد وليبرالي لا يمكن أن يوجد إلا إذا كانت الدولة المهيمنة مستعدة لتحمل التكاليف الباهظة للحفاظ عليه (مثل إبقاء الممرات البحرية مفتوحة، وتوفير عملة احتياطية عالمية، واستيعاب الواردات)، وبمجرد أن تتراجع الدولة المهيمنة وتعجز عن توفير هذه المنافع العامة العالمية، تبدأ البنية الاقتصادية الدولية بالتصدع، إذ تدرك الدول أنها لم تعد قادرة على الاعتماد على الدولة المهيمنة لتحقيق الأمن أو الاستقرار الاقتصادي، فتعود إلى إعطاء الأولوية للمكاسب النسبية على المكاسب المطلقة، مما يطغى منطق الأمن على المنطق الاقتصادي، وحينها ينقسم الاقتصاد العالمي إلى مجالات نفوذ متنافسة وحمائية وتكتلات إقليمية حيث تستخدم الدول التجارة كسلاح، وتحمي الصناعات الاستراتيجية، وتفصل سلاسل التوريد لضمان بقائها في عالم معاد ومجزأ حديثاً.

المحور الثالث: الفاعلية الاستراتيجية – التوافق الروسي الصيني وتآزر المراجعة النظامية

يعد تحول العلاقات الروسية الصينية من مجرد شراكة تكتيكية إلى تحالف استراتيجي مضاد ضد الغرب، ديناميكية جيوسياسية محورية في القرن الحادي والعشرين، إذ أن فكرة التعاون قصير الأجل القائم على المصالح المتبادلة يمكن أن يتطور تدريجياً إلى تحالف شامل طويل الأمد، عندما تنخرط الدول في تعاون تكتيكي متكرر، تحدث عدة أمور، من بينها الثقة والذاكرة البيروقراطية، إذ تُجبر التفاعلات التكتيكية المتكررة المؤسسات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية على التواصل، ومع مرور الوقت، يبنى هذا على الثقة بين الأفراد والمؤسسات، وكذلك التوافق التشغيلي والتكاليف الثابتة، فعندما تجري الدول مناورات عسكرية مشتركة أو تَدمج سلاسل إمدادها لتحقيق هدف تكتيكي، فإنها تستثمر بكثافة في جعل أنظمتها متوافقة، إذ أن هذه التكاليف الثابتة تجعل التعاون المستقبلي أقل تكلفة وأكثر جاذبية، فضلاً عن توسيع النطاق، إذ قد تتطلب الشراكة التي تبدأ بمكافحة الإرهاب تبادل المعلومات الاستخباراتية، وقد يكشف هذا التبادل عن نقاط ضعف مشتركة في الأمن السيبراني، مما يؤدي إلى شراكة تكتيكية جديدة، وفي نهاية المطاف، تصبح شبكة الاتفاقيات كثيفة لدرجة أن العلاقة تَصبح استراتيجية وظيفياً، ومن منظور الواقعية الجديدة لروبرت غلبن، لا يمثل هذا التقارب تحالف مؤقت قائم على المصلحة، بل هو حتمية بنيوية مدفوعة بتغير توزيع القوة العالمية وهشاشة قوة مهيمنة متراجعة.

اولاً: التوافق الاستراتيجي المزدوج

يمكن فهم الانتقال من التحالف التكتيكي إلى التحالف الاستراتيجي المضاد المتزامن على أفضل وجه من خلال مفهوم غلبن عن (التكلفة الحدية للهيمنة) والتوسع الإمبراطوري المفرط، إذ يرى غلبن أنه مع تراجع قوة الهيمنة مقارنة بالقوى المنافسة الصاعدة، تصبح التكاليف الاقتصادية والعسكرية للدفاع عن الوضع الراهن باهظة بشكل متزايد، ومن خلال تنسيق تحالف استراتيجي مزدوج – حيث تعمل روسيا بنشاط على تفكيك البنية الأمنية في أوروبا الشرقية، بينما تتحدى الصين بشكل منهجي هيمنة الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ — إذ تسخر روسيا والصين معضلة الهيمنة عمداً، مما يجبر هذا الضغط على مسرحين مختلفين الولايات المتحدة على تقسيم مواردها العسكرية والمالية والدبلوماسية، ومن خلال تفاقم التوسع الأمريكي المفرط عمداً، تضمن روسيا والصين أن تصبح التكلفة الحدية التي تتحملها واشنطن للحفاظ على النظام العالمي الليبرالي باهظة بشكل غير مستدام، مما يسرع من التراجع النسبي للهيمنة[٩].

كما تكمن الفعالية الاستراتيجية لهذا التقارب الصيني الروسي في سعيه نحو المراجعة الشاملة – أي مراجعة جذرية للنظام الدولي، إذ يرى غلبن أنه عندما تجمع القوى الصاعدة الساخطة قدرات نسبية كافية، فإن هدفها لا يقتصر على مجرد موازنة القوة المهيمنة دفاعياً، بل يتعداه إلى إعادة صياغة قواعد النظام (معاهداته، وهياكله المالية، وتسلسله الهرمي للمكانة) التي صممت في الأصل لخدمة مصالح القوة المهيمنة، ويهدف تضافر التحالف الروسي الصيني المضاد إلى تحطيم الهيمنة المؤسسية الأمريكية من خلال بناء هياكل جيواقتصادية موازية (مثل توسع مجموعة البريكس، وجهود التخلص من الدولار، وشبكات الطاقة البديلة) من خلال تنسيق تحديهم التعديلي، يهدفون إلى حل فجوة القوة الهيكلية بالقوة وتحويل النظام الدولي – سواء من خلال التفتت الجيواقتصادي التدريجي أو من خلال سياسة حافة الهاوية المتمثلة في (حرب الهيمنة) – إلى واقع متعدد الأقطاب يستوعب سيادتهم ومصالحهم هيكلياً[١٠].

ثانياً: تقسيم العمل الجيوسياسي

يمنع التنسيق الاستراتيجي بين قوة عسكرية مزعزعة للاستقرار وقوة اقتصادية معيدة للهيكلة، القوة المهيمنة المتراجعة من تركيز مواردها على تهديد واحد، مما يسرع من اختلال التوازن النظامي، إذ يجادل غلبن بأن نقطة الضعف الرئيسية للقوة المهيمنة تكمن في ارتفاع التكلفة الحدية للهيمنة – أي التكلفة المالية والجيوسياسية للدفاع عن الوضع العالمي الراهن برمته، ويعدّ تقسيم العمل المُنسَّق من قبل الدول التعديلية فعالاً للغاية لأنه يهاجم القوة المهيمنة على جبهتين مختلفتين تماماً (عسكرية واقتصادية) في آن واحد، إذ تُجبر الولايات المتحدة على توزيع مواردها واهتمامها وقدراتها الاستراتيجية على كلا الجبهتين من خلال ضمان عدم قدرة المهيمن على تركيز قوته، فإن هذا النهج ذو الشقين يزيد بشكل هندسي من

تكاليف الحفاظ على النظام، مما يجبر المهيمن عمداً على التوسع الإمبراطوري المفرط بشكل أسرع بكثير مما لو كان يواجه نوع واحد وموحد من التهديد.

إذ تتبلور هذا الفكرة عملياً من خلال توظيف روسيا لتفكيك بنية الأمن الأوروبي الأطلسي بقوة، وإجبار القوة المهيمنة على خوض معارك عسكرية ودفاعات إقليمية مكلفة، إذ ينظر غلبن إلى النظام الدولي من منظور أساسي، باعتباره بنية قائمة على الموارد المادية والقوة العسكرية، إذ تنشئ القوة المهيمنة تقسيمات إقليمية وتحالفات أمنية (مثل حلف شمال الأطلسي) لترسيخ هيمنتها، ويتمثل دور روسيا كـ (مزعزع قوي) في مهاجمة هذا النظام بشكل مباشر، فمن خلال استخدام القوة العسكرية في أوكرانيا وزعزعة الأمن الأوروبي، تُهاجم روسيا الوضع الإقليمي الراهن بشكل مباشر، ووفقاً لغلبن، يُجبر هذا الولايات المتحدة على زيادة نفقاتها على الدفاع والحرب بالوكالة ودعم التحالفات بشكل فوري وكبير، وتضمن تحركات روسيا غرق القوة المهيمنة في واقع المواجهة العسكرية المكلفة والمُرهقة، مما يستنزف فائضها المحلي ويجعل فرض النظام الأحادي القطب القديم مكلف بشكل غير مستدام.

أما على مستوى الأداء الاستراتيجي الصيني، إذ تعمل الصين لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والمشهد التكنولوجي بشكل منهجي، وبناء أنظمة موازية تحل سلمياً ولكن هيكلياً محل نفوذ القوة المهيمنة، فبينما تهاجم روسيا الوضع العسكري الراهن، تستهدف الصين الأسس الاقتصادية والمؤسسية للنظام، إذ تستفيد الصين من النمو التفاضلي للقوة – بعد أن استخدمت النظام التجاري الليبرالي لتكوين ثروة تكنولوجية وصناعية هائلة، وبدلاً من المخاطرة بـ(حرب هيمنة) مبكرة من خلال مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، تعمل الصين كـ (معيد هيكلة ناعم)، فهي تستخدم فائضها الاقتصادي الهائل لبناء مؤسسات موازية (مجموعة بريكس+، ومبادرة الحزام والطريق، وأنظمة الدفع البديلة) التي تضعف تدريجياً البنية المالية التي تقودها الولايات المتحدة، من خلال إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية والسيطرة على التقنيات الناشئة، تقوم الصين بتحويل الثقل الهيكلي للاقتصاد العالمي بعيداً عن القوة المهيمنة المتراجعة، مما يمهد الطريق لتوازن دولي جديد دون إطلاق رصاصة واحدة[١١].

ثالثاً: تآزر القوى التعديلية

يعد تآزر القوى التعديلية أحد أكثر الديناميكيات تقلباً في الجغرافيا السياسية المعاصرة، فبينما ترتبط نماذج (المركز والهامش) غالباً بنظريات الماركسية أو التبعية، فقد وظّف روبرت غلبن هذا المفهوم ببراعة ضمن إطاره الواقعي الجديد، إذ جادل بأن الأنظمة الدولية هرمية بطبيعتها، حيث يهيمن مركز يضع القواعد لصالحه، مما يؤدي حتماً إلى رد فعل عكسي من الدول الصاعدة في الأطراف، إذ يدمج ديناميكيات المركز والأطراف في إطاره الواقعي الجديد، مجادلاً بأن قوة مهيمنة (المركز) تصمم الاقتصاد السياسي الدولي لتعظيم ثروتها وأمنها، مُخضعة بذلك الدول الثانوية فعلياً للأطراف، إلا أن قانون (النمو التفاضلي

للقوة) الثابت يملي أن هذا التسلسل الهرمي لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، فمع تراكم القوة المادية لدى دول الأطراف أو شبه الأطراف – كالصين من خلال التصنيع السريع، وروسيا من خلال تأميم الموارد وتحديث الجيش – بوتيرة أسرع من المركز، يزداد استياؤها من وضعها التابع، وتدرك هذه الدول أن المؤسسات الليبرالية القائمة والقواعد العالمية مصممة هيكلياً للحفاظ على هيمنة المركز، إذ أن هذا التفاوت الشديد بين قوتها الفعلية ووضعها الطرفي يحولها إلى جهات فاعلة تعديلية، مدفوعة بقوة لتحدي احتكار المركز للحوكمة العالمية.

كما يحول التنسيق بين روسيا (التي تمارس ضغط عسكري وإقليمي حاد على بنية الأمن الأوروبي) والصين (التي تمارس ضغط اقتصادي وتكنولوجي وبحري هائل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ) نقطة الضعف هذه إلى سلاح، فمن خلال تزامن مراجعتهم، يجبرون المركز على تقسيم موارده واهتمامه ورأس ماله عبر مسارح جيوسياسية متعددة في آن واحد، ويؤدي هذا التحدي ذو الجبهتين إلى زيادة التكاليف الحدية للدفاع بالنسبة للولايات المتحدة بشكل كبير، مما يسرع عمدا "التوسع الإمبراطوري المفرط" ويمارس أقصى ضغط هيكلي على النظام الأحادي القطب القديم.

كما لا يهدف تضافر جهود هذا التحالف الهامشي إلى مجرد مضايقة المركز، بل إلى تنفيذ ما يسميه غلبن تغيير نظامي، فلو تصرفت روسيا والصين بمعزل عن بعضهما، لربما نجحت القوة المهيمنة في استخدام تكتيكات فرق تسد لاحتوائهما، إلا أنهما، من خلال التنسيق، تسعيان إلى تفتيت البنية العالمية بشكل جذري، ويتحقق ذلك عبر إنشاء أطر سياسية واقتصادية وأمنية بديلة (مثل توسع مجموعة بريكس+، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وشبكات الطاقة البديلة، وقنوات التمويل غير الدولارية) تتجاوز مؤسسات المركز بشكل فعال، وبلغة غلبن، فإنهما تعملان بشكل منهجي على تحويل (مركز الثقل) الدولي بعيداً عن الغرب. ومن خلال استقطاب دول هامشية ودول الجنوب العالمي الأخرى إلى أنظمتهما الموازية، تهدفان إلى حل اختلال التوازن النظامي بالقوة، وتحطيم ديناميكية المركز والهامش القديمة واستبدالها بنظام متعدد الأقطاب تتبوأ فيه هاتان الدولتان مراكز القوة العالمية الجديدة.

المحور الرابع: الاحتمالات المستقبلية ومآلات اللحظة الغلبنية

يجبر بلوغ (لحظة غلبن) ذروتها – وهي نقطة تحول حاسمة يصبح عندها اختلال التوازن النظامي غير قابل للاستمرار – النظام الدولي على مواجهة حقيقة قاسية، إذ جادل روبرت غلبن بأنه بمجرد أن تتسع فجوة القوة بين القوة المهيمنة المتراجعة والمنافسين الصاعدين، لا يمكن للنظام أن يبقى على حاله، بل يجب عليه حل التوتر الهيكلي. وعليه فإنه يمكن طرح احتمالين مستقبليين رئيسيين بناء على ما طرحه روبرت غلبن لكيفية حل هذه الأزمة النظامية

الاحتمال الأول :تسوية توازنية

من خلال التفاوض على نظام متعدد الأقطاب يعترف صراحةً بمجالات نفوذ جديدة للقوى الصاعدة، إذ يفترض غلبن أنه لتجنب كارثة الحرب الشاملة، يمكن للقوة المهيمنة المتراجعة أن تتبنى استراتيجية التكيف السلمي والتقليص، فإدراكاً منها أن التكاليف الحدية للحفاظ على هيمنتها العالمية تفلس اقتصادها المحلي، تَقلّص القوة المهيمنة طواعية نطاق نفوذها الاستراتيجي، ويتطلب هذا التكيف دبلوماسياً مع القوى الصاعدة المُراجعة (مثل الصين وروسيا) من خلال إعادة صياغة القواعد الدولية، وتقاسم الحوكمة المؤسسية، والتنازل عن مجالات النفوذ الإقليمية، ومن خلال مواءمة البنية المؤسسية للعالم مع التوزيع الفعلي الجديد للقوة المادية، يعود النظام إلى التوازن سلمياً مع ذلك، يُحذر غلبن من أن هذا السيناريو نادر تاريخيا وصعب التنفيذ للغاية، إذ غالباً ما تقاوم القوة المتراجعة تقديم التنازلات بدافع الكبرياء أو الخوف، وعندما تفعل ذلك، غالباً ما تفسر القوى الصاعدة هذا الاسترضاء على أنه ضعف، مما يشجعها على المطالبة بالمزيد حتى ينهار الاتفاق.

الاحتمال الثاني :صدام الهيمنة

يحدث صراع الهيمنة عندما تقرر القوة المهيمنة المتراجعة شن هجوم استباقي للحفاظ على النظام، فإذا فشل التراجع السلمي أو اعتبر مستحيلاً سياسياً، فإن النظام يندفع حتماً نحو الاحتمال الثاني، (حرب الهيمنة)، وبالاستناد بشكل كبير إلى المؤرخ اليوناني القديم ثوسيديدس (الذي لاحظ أن صعود أثينا والخوف الذي بثته في إسبرطة جعلا الحرب حتمية)، يعرف غلبن هذا الصراع بأنه صراع شامل على مستوى النظام، فبينما تشاهد القوة المهيمنة المتراجعة قوتها النسبية تتلاشى، ويقترب المنافس الصاعد من مصالحها الحيوية، يتملكها خوف وجودي، ويحذر غلبن من (**عتبة نفسية خطيرة**)، فقد تدرك القوة المهيمنة المتراجعة أن فرصها في النصر ستتضاءل مع مرور الوقت، وبالتالي، قد تختار شن حرب استباقية أو وقائية لسحق المنافس الصاعد بينما لا تزال تحتفظ بتفوق عسكري أو تكنولوجي متبق، إذ أن هذا الصدام الهيمني حاسم، فهو يحسم "لحظة غلبن" بتدمير النظام الدولي البالي تدميراً كاملاً، وإرساء تسلسل هرمي جديد وحشي لا لبس فيه، قائم على من ينجو من الصراع.

خاتمة واستنتاجات بحثية

تخلص هذه الدراسة إلى أن المشهد الدولي المعاصر لا يمر بأزمات جيوسياسية عابرة، بل يعيش" اللحظة الغلبنية "بكل تجلياتها البنيوية، وهي نقطة التحول التاريخية التي تتباعد فيها خطوط القوة المادية الفعلية عن الأطر المؤسسية التي صممتها الولايات المتحدة لإدارة أحادية القطبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

بناء على التفكيك النظري والتحليل الاستراتيجي لمسارات التفاعل الدولي، يمكن بلورة أبرز النتائج البحثية في النقاط الآتية:

- حتمية التراجع بفعل التكلفة الحدية :أثبتت الدراسة أن الولايات المتحدة تواجه معضلة "التوسع الإمبراطوري المفرط"، حيث أصبحت التكلفة الحدية اللازمة لتأمين الممرات البحرية، وصيانة التحالفات، وضبط النزاعات الإقليمية تتجاوز الفوائد الاقتصادية المرتدة على الداخل الأمريكي، وهو ما يسرع التراجع النسبي للقوة المهيمنة وفق قانون تناقص الغلة لـ.روبرت غلبن.

- عقلانية المراجعة وهندسة البدائل :كشف التحليل أن التوافق الروسي الصيني ليس تحالفاً أيديولوجياً مؤقتاً، بل هو "ضرورة بنيوية" وقراءة عقلانية مشتركة لفجوة القوة. هذا التوافق نجح في صياغة تقسيم عمل جيوسياسي ذكي؛ تتولى فيه روسيا دور "المزعزع الخشن" لإرهاق البنية الأمنية الغربية عسكرياً، بينما تؤدي الصين دور "المعيد الهيكلي الناعم" عبر بناء شبكات جيو-اقتصادية ومؤسساتية موازية (مثل تكتل بريكس+، ومبادرات التخلص من الدولار) لسحب مركز الثقل الدولي تدريجياً.

- سلاح الجبهات المتعددة واستغلال السيولة :إن تزامن الضغط الروسي في شرق أوروبا مع الصعود التكنولوجي والبحري الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يحرم واشنطن من ميزة تركيز الموارد. هذا التآزر يحول الأطراف الدولية إلى مراكز قوة جديدة، ويدفع "متلازمة السيولة القطبية" نحو مستويات غير مسبوقة من عدم اليقين.

إن الاستشراف بطبيعة النظام الدولي وفقاً للافتراضات التي تمت مناقشتها تركز على أن هبوط القوة المهيمنة وتصاعد أدوار القوى التعديلية يعني نظام يفتقد إلى كوابح الصدمات. وتأسيساً على منظور غلبن، فإن "اللحظة المعاصرة" تضع العالم أمام خيارين: إما" تسوية توازنية تاريخية "تتنازل فيها القوى الغربية طواعية عن احتكار القرار الدولي وتقبل بمبدأ مجالات النفوذ (وهو مسار تعرقله الحسابات النفسية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية)، أو الانزلاق نحو" صدام الهيمنة "عبر حرب وقائية أو سياسة حافة الهاوية لترسيم هرمية القوة العالمية. وفي كلتا الحالتين، فإن هندسة عالم ما بعد الحرب في مرحلة إعادة تشكل وفقاً لما تفرضه الحسابات المنطقية للقوى الرئيسة في النظام الدولي.

المصادر

[1] Gilpin, R. (1988). The theory of hegemonic war. The Journal of Interdisciplinary History, 18(4), p. 592.
[2] Schutte, G. R. (n.d.). The challenge to US hegemony and the "Gilpin Dilemma". Revista Brasileira de Política Internacional, p. 4 .
[3] Schutte, G. R. (n.d.). The challenge to US hegemony and the "Gilpin Dilemma". Revista Brasileira de Política Internacional, p. 9.
[4] Stein, A. A. (1984). The hegemon's dilemma: Great Britain, the United States, and the international economic order. International Organization, 38(2), pp. 257–358.
[5] Gilpin, R. (1988). The theory of hegemonic war. The Journal of Interdisciplinary History, 18(4), p. 603.
[6] Gilpin, R. (1981). War and change in international politics. Cambridge University Press, p. 96.
[7] Ikenberry, G. J. (n.d.). Introduction: Power, order, and change in world politics. Cambridge University Press, p. 5.
[8] Gilpin, R. G. (1980). The political economy of international relations. Princeton University Press.
[9] Gilpin, R. G. (1980). The political economy of international relations. Princeton University Press.
[10] Ikenberry, G. J. (n.d.). Introduction: Power, order, and change in world politics. Cambridge University Press, p. 9.
[11] حميد، علي فارس. (٢٠٢٥–٢٠٢٦). الحرب وإدارة التغيير في النظام الدولي [محاضرات مطبوعة ألقيت على طلبة الدكتوراه]. كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.